ذلك على من تأمل الأكثر وقد اختلف فيما منع من الصرف من تلك الخمسة للوصفية مع ما ذكر
معها نحو احمر وسكران فسيبويه يبقيه على المنع من الصرف بعد التسمية به والتنكير لانه ان
زالت العلمية رجع الى اصله من الوصفية وخالفه الاخفش في ذلك ورد اصرفه بعد التنكير
ووافقه في بعض كتبه انظر التوضيح والمرادي قوله ولا وجه لما حمل عليه المرادي اي لا يخفى عليه
بعد التشاغل الى هذا المحل وامعان النظر فيما مضى والوقوف على صرف النزاع في هذه المسئلة
ان ما حمله عليه المرادي له وجه وجيه بان مخالفة يونس وعيسى والكسائي انما هي في
العلم كما في التوضيح فاشار المصنف الى الرد عليهم هنا واما غير العلم فلا خلاف فيه وقد
عزي عن الشيخ المكودي كون جواز من جملة الخمسة المذكورة فيؤول محله المذكور باعتبارها
الى تشبيه الشيء بنقيضه فتأمله

## باب اعراب الفعل

قوله لا بعد علم الا اذا وجد ان تكون بعد العلم مخففة بحسب لان المخففة تقتضي مستقرا
ومستندا اليه الذي تتقوم منهما النسبة العامة وذلك هو مقتضى العلم واليقين وجاز بعد
الظن اعتبارها بالوجهين لكون الظن في معنى العلم ويجري مجراه في كثير من المواضع فوقوعها
مخففة لمناسبة ما ذكرنا فيه من القرب من العلم ووقوعها غير مخففة ابقاء له على الاصل
واجراء له مجرى سائر الافعال والله سبحانه اعلم قوله وبعضهم اهمل ان لا حملا على ما اختها
اهملها بعض العرب اهمال لم بجزم بها والى ذلك اشار بعضهم بقوله

وبعضهم اهمل ان كما اهمال لم ❊ ابو عبيدة بهذا القول جازم
مستندا لقول بعض العرب ❊ ان تأتيا الخير فبيل تحطب

قوله وتلو حتى حالا او مؤولا به اعلم ان حتى في رفع الفعل بعدها ثلاثة قيود الاول ان يكون
حالا اما حقيقة كمرض حتى لا يرجونه وبكا نحو حتى يقول الرسول بان الغرض قد وقع ولكن يقدر الان
الوضوح فيه والتلبس به الثاني ان يكون فضلة كالمثالين السابقين الثالث ان يكون مسببا
عما قبله نحو مرض حتى لا يرجونه فاذا انتفى واحد من هذه النصب وذلك بان يكون مستقبلا اما حقيقة
نحو حتى نرجع اليه او باعتبار ما قبله نحو حتى يقول في قراءة النصب فان القول مستقبل بالنسبة
الى الزلزال او يكون غير فضلة نحو سيري حتى ادخلها ان كان سيري حتى ادخلها جعلت كان
ناقصة فيجب النصب في المثالين لانه لو رفع الفعل في ذلك لبقي المبتدأ واسم كان بلا
خبر لكون حتى حينئذ ابتدائية او يكون غير مسبب عما قبله نحو سرت حتى تطلع الشمس
او اسرت حتى تدخلها وما سرت حتى ادخلها فيجب النصب في ذلك ايضا لعدم السببية



أما في الاول فظاهر وفي الثاني لكون السبب منكرا كما فيه وفي الثالث منفيا لا يكون بعضهم
جوز في المثال الثالث الرفع على ان يكون النفي داخلا على السبب والمسبب معا وهو
كما هو تخفيف حتى الخ اي نصب الفعل بعدها بفاء مبنية على الفاء مكانها والثانية تنصب بعدها
بفاء سببية فعل الى او في مثله نعم او من اشار الى هذا الله شيخنا العلامة الامام سيدي عبد
القادر ابن علي الفاسي كان الله له في قوله

وارفع حتى الحال او مؤولا ❊ به وفضلة مسبب مثلي
ما قبله كحتى لا يرجونه ❊ فانصب بالفعل فاء دونه
وما سواه فانصبه ابدا ❊ واخبر بحتى عزا الى تلك الحدى

والله اعلم قوله وبعضهم نصب محذوفها اختيارا الا كذا بمعرفة بقول النسخ ولا يخفى
ما فيه من التحريف والركاكة والصواب ما في بعضها بناء نصب للكوفيين وهو واضح

## باب عوامل الجزم

قوله الا ان الفعل بعدها يتصل لما من اوصاف الحروف التي تفترق فيه لما من لم ومنها ان منفي
لما ينتظر ثبوته وقوعه بخلاف منفي لم نحو لما يذوقوا عذاب ومن ثم لا يقال لما يلتقي النقيضان لعدم توقع
ثبوته وكذا لا يقال لما يجتمع الضدان لما هو كذلك ويصح ذلك في لم ومنها ان الفعل المضارع بلم
يصح ان يقع شرطا بخلاف لما فلا يجوز ومنها ان لما يصح حذف مجزومها دون مجزوم لم
نحو قاربت المدينة ولما ويقع في لم شذوذا كقوله

احفظ وديعتك التي استودعتها ❊ يوم الاعازب ان وصلت وان لم

والله اعلم قوله وبعلم من قوله شرطا وتلوا الجزاء ان مقتضاه ان الشرط والجزاء
جملتان والمحكوم بالجزم على محلهما لان الاعراب في الجمل انما هو باعتبار المحل وانت
خبير بان الفعلين الواقعين شرطا وجزاء قد يكونان معربين لفظا فيبعد معه الحكم بالمانع
والجزم قد ظهر فيهما فكيف يمكن ان يقال في ذلك ان الشرط والجزاء جملتان واذا كان
الفعلان ماضيين فقد قال المعربون ان الجزم محكوم به على محل الفعل وحده لا مع فاعله
لدليل ظهر عندهم في الجملة انظره ثم واذا كان كذلك يقول المصنف فعلين على ظاهره
اي من غير ملاحظة فاعل وان كان الفعل يستلزمه ولا لو كان الفاعل كما ملاحظا في
الشرطية والجزائية كما اقتضاه كلام المكودي لزم ان الجزم محكوم به للجملة باسرها وقد
علمت ان ذلك ليس كذلك نعم يكون ذلك في الجزاء لانه يقع جملة اسمية فيحكم فيه

Copyright © King Saud University